كلينتون في المنتدى الاقليمي لرابطة شعوب جنوب شرق اسيا.. اف ب

الديمقراطيون في مجلس الشيوخ الأمريكي يتخلّون عن مشروع قانون الطاقة

واشنطن / الوكالات

أعلن هاري ريد، زعيم الأغلبية الديمقرطية في مجلس الشيوخ الأمريكي عن تخلي الديمقراطيين عن الخطط الرامية إلى تمرير مشروع قانون شامل للطاقة كان من شأنه أن يضع سقفا لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، قائلا إن الجمهوريين رفضوا دعم مثل تلك الخطط.وقال ريد إن أيا من الأعضاء الجمهوريين في المجلس لم يبدِ استعدادا لدعم مشروع القانون الشامل للطاقة، الأمر الذي اعتبره «مخيبا للآمال إلى حدٍّ مريع».ويمثل قرار الديمقراطيين الجديد انتكاسة كبيرة للرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي كان يأمل ان يضيف قانونا جديدا إلى القانونين اللذين نجحت إدارته بالتوصل إليهما خلال الفترة الماضية: أي قانون الرعاية الصحية وقانون إصلاح النظام المالي والمصرفي.«كنا نعلم منذ اليوم الأول أن عملية تمرير إصلاح شامل في مجال الطاقة، كان لا بد أن تحصل على ٦٠ صوتا. لكن في الوقت الذي نقف فيه هنا اليوم، لا يوجد لدينا حتى صوت جمهوري واحد» كما تضعف الخطوة الجديدة أيضا الموقف التفاوضي الأمريكي قبيل المؤتمر الدولي للتحكم بالمناخ، والمزمع عقده في المكسيك نهاية العام الجاري.يُشار إلى أن الأعضاء الديمقراطيين في مجلس الشيوخ حاولوا طوال أكثر من عام تمرير خطة ترمي إلى فرض رسوم وغرامات على المؤسسات والمرافق والجهات التي تتسبب بأكبر قدر من التلوث البيئي بسبب دورها في الانبعاثات الناجمة عن الاحتباس الحراري، والتي تساهم بارتفاع حرارة الكون.

فرنسا: الحديث عن الانسحاب من افغانستان سابق لأوانه

باريس / رويترز

نقل عن وزير الدفاع الفرنسي ايرفيه موران قوله ان من غير المفيد الحديث عن انسحاب القوة الفرنسية البالغ قوامها ٣٥٠٠ جندي العاملة ضمن قوات حلف شمال الاطلسي في افغانستان.حسب تقارير صحفية امس .وفي مقابلة نشرتها صحيفة لاكروا في عددها امس الجمعة قال موران ايضا ان باريس فتحت «قناة تفاوض جدية» سعيا الى اطلاق سراح صحفيين فرنسيين محتجزين رهينتين في افغانستان منذ حوالي سبعة اشهر.وقتل ٤٥ جنديا فرنسيا في افغانستان منذ ان شاركت القوات الفرنسية في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في ٢٠٠١ للاطاحة بحركة طالبان الاسلامية وقتال حليفتها القاعدة.لكن في حين حددت الولايات المتحدة وبريطانيا مواعيد مستهدفة لانسحاب بعض أو كل قواتها فان موران قال «من غير المفيد الحديث عن الانسحاب اليوم.»«مادام الامن والاستقرار غير متحققين في منطقة فاننا يتعين علينا ان نواصل مهمتنا.

كلينتون تطلب دعم آسيا لمعاقبة كوريا الشمالية

بيونغ يانغ تهدد برد ملموس على مناورات واشنطن وسيئول

هانوي / رويترز- اف ب

قال دبلوماسي من كوريا الشمالية امس الجمعة ان المناورات العسكرية الامريكية الكورية الجنوبية الواسعة النطاق تنتهك سيادة بلاده وان التهديدات الاخيرة من واشنطن ستقابل « برد ملموس.»وقال ري تونج-ايل وهو عضو بوفد كوريا الشمالية في منتدى للامن الاقليمي يعقد في العاصمة الفيتنامية هانوي«هذا ضد سيادة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وضد امن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.»انه تهديد لشبه الجزيرة الكورية ولمنطقة اسيا كلها. وموقف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية واضح.. سيكون هناك رد ملموس على الخطر الذي تشكله الولايات المتحدة عسكريا.»من جهتها دعت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون امس الجمعة الدول المشاركة في المنتدى الاقليمي حول الامن في اسيا المنعقد في هانوي الى تقديم الدعم من اجل فرض الامم المتحدة عقوبات على كوريا الشمالية.وقالت كلينتون امام المندوبين المشاركين في المنتدى «لتشجيع كوريا الشمالية على اتخاذ التدابير المتوجبة عليها، ندعو الان اصدقاءنا وحلفاءنا في المنتدى حول الامن في اسيا الى مواصلة تطبيق عقوبات الامم المتحدة بشكل تام وبشفافية».وجاء في نص كلمة كلينتون الذي تم بثه مسبقا «هنا في اسيا، تشن كوريا الشمالية المعزولة والداعية الى الحرب حملة استفزازات خطيرة» تضمنت خصوصا «هجوما على سفينة شيونان العسكرية الكورية الجنوبية».واضافت كلينتون ان اوباما يعتزم دعوة شركائه في رابطة دول جنوب شرق اسيا الى قمة في الولايات المتحدة هذا الخريف.وقالت ان اسيا والمنتدى الاقليمي حول الامن المنبثق عنها هي «عناصر مهمة من اجل الامن والازدهار في اسيا ونحن نريد دعم هذه المؤسسات والعمل بشكل وثيق اكبر معها. ويشارك في المنتدى ٢٧ دولة كأعضاء الى جانب الدول العشر الاعضاء في رابطة دول جنوب شرق اسيا (بورما وفيتنام وتايلاند وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا والفيليبين ولاوس وكمبوديا وسلطنة بروناي). كما تشارك الدول الست المشاركة في المفاوضات المعطلة حاليا حول البرنامج النووي لبيونغ يانغ، اي الولايات المتحدة والكوريتان والصين واليابان وروسيا. وتمر شبه الجزيرة الكورية بازمة حادة منذ غرق البارجة شيونان في ٢٦ اذار. ونسب تحقيق دولي الحادث الى كوريا الشمالية التي نفته بشدة.وازدادت حدة التوتر هذا الاسبوع مع اعلان فرض عقوبات اميركية جديدة على كوريا الشمالية بالاضافة الى مناورات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. هذا وتعتزم الولايات المتحدة تجميد مئة حساب مصرفي في الخارج يشتبه في انها تستخدم لعمليات غير مشروعة لحساب بيونغ يانغ، حسب ما اعلنت وسائل اعلام كورية جنوبية الجمعة.

واوردت صحيفة جوغانغ ايلبو الواسعة الانتشار نقلا عن مصدر دبلوماسي ان «الموجودات في هذه الحسابات تعود والكوريتان والصين واليابان وروسيا. وتمر شبه الجزيرة الكورية بازمة حادة منذ غرق البارجة شيونان في ٢٦ اذار. ونسب تحقيق دولي الحادث الى كوريا الشمالية التي نفته بشدة.وازدادت حدة التوتر هذا الاسبوع مع اعلان فرض عقوبات اميركية جديدة على كوريا الشمالية بالاضافة الى مناورات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. هذا وتعتزم الولايات المتحدة تجميد مئة حساب مصرفي في الخارج يشتبه في انها تستخدم لعمليات غير مشروعة لحساب بيونغ يانغ، حسب ما اعلنت وسائل اعلام كورية جنوبية الجمعة.

واوردت صحيفة جوغانغ ايلبو الواسعة الانتشار نقلا عن مصدر دبلوماسي ان «الموجودات في هذه الحسابات تعود على ما يبدو لنظام كيم جونغ ايل، وهذا سيشكل ضربة موجعة لكوريا الشمالية». ونقلت وسائل اعلام كورية جنوبية اخرى بالاضافة الى وكالة الانباء يونهاب هذه المعلومات، بحسب مصادر مشابهة. وكانت وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون اعلنت الاربعاء خلال زيارتها الى كوريا الجنوبية فرض عقوبات جديدة على بيونغ يانغ.وتتهم الولايات المتحدة كوريا الشمالية باطلاق طوربيد في ٢٦ اذار ادى الى غرق بارجة كورية جنوبية بالقرب من الحدود البحرية بين الكوريتين مما ادى الى مقتل البحارة ال٤٦ الذين كانوا على متنها، وهو ما تنفيه كوريا الشمالية بشدة.وكانت كلينتون التي رافقها وزير الدفاع روبرت غيتس اشارت الى سلسلة من التدابير تهدف الى مساعدة الولايات المتحدة على «الحؤول دون الانتشار النووي الكوري الشمالي».وتعتزم وزارة الخارجية ووزارة المالية تجميد موجودات لهيئات جديدة وافراد» بالاضافة الى «تعزيز جهود جديدة لوقف شركات كورية شمالية تقوم بنشاطات غير مشروعة» عن العمل في الخارج والاستفادة من خدمات مصرفية. من جهة اخرى بدأت امس الجمعة جولة جديدة من المباحثات بين كوريا الشمالية والقيادة الموحدة للامم المتحدة حول غرق البارجة الكورية الجنوبية شيونان، في الوقت الذي اعلنت فيه واشنطن عقوبات جديدة على بيونغ يانغ التي توعدت ب«رد ملموس».وتم اللقاء الجديد كما السابق في بلدة بانمونجوم الحدودية، بحسب متحدث باسم القيادة الموحدة للامم المتحدة برئاسة الولايات المتحدة والمكلفة مراقبة الهدنة السارية منذ انتهاء الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣).والهدف من هذه اللقاءات، التي تجري على مستوى ضباط برتبة عقداء، الاعداد لاجتماع لاحق على مستوى جنرالات، للنظر في حادث الغرق الذي نسبه تحقيق دولي الى اطلاق طوربيد كوري شمالي، وهو ما تنفيه بيونغ يانغ بشدة.وادى الحادث الذي اسفر عن مقتل ٤٦ بحارا كوريا جنوبيا في ٢٦ آذار الى تصعيد التوتر في شبه الجزيرة.وازدادت حدة التوتر هذا الاسبوع مع اعلان فرض عقوبات اميركية جديدة على كوريا الشمالية ومناورات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وفي اللقاء السابق الذي عقد في ١٥ تموز ، طالب الوفد الكوري الشمالي معاينة موقع غرق البارجة الذي تم بالقرب من الحدود البحرية بين الكوريتين.وتقع بلدة بانمونجوم التي تبعد ٥٠ كلم تقريبا شمال سيول، في منطقة منزوعة السلاح عرضها ٤ كلم من جانبي الحدود.

صربيا ترفض قرار محكمة العدل بشأن استقلال كوسوفو

بلغراد / بي بي سي

قال الرئيس الصربي بوريس تاديش إن بلاده لن تقبل ابداً ما اسماه بالاستقلال من جانب واحد الذي اعلنه اقليم كوسوفو. تصريحات تاديش جاءت رداً على قرار محكمة العدل الدولية غير الملزم بان اعلان اقليم كوسوفو لاستقلاله عام ٢٠٠٨ لا يخالف القانون الدولي.لكن تاديتش أكد ان صربيا لن تلجأ إلى العنف وتفضل التفاوض للتوصل إلى تسوية مع ألبان كوسوفو.وأقر تاديتش بأن قرار محكمة العدل الدولية « كان صعبا على صربيا» وأكد أن بلغراد ستواصل جهودها لاستصدار قرار من الأمم المتحدة يحث الجانبين على بدء الحوار قائلا « الحل الوحيد هو الحل الذي تقبله جميع الأطراف».من جانبه قال وزير الخارجية فى اقليم كوسوفو اسكندر حيسيني إن على كوسوفو و صربيا الآن العمل معاً.ودعا رئيس كوسوفو فاتمير ساجديو دول العالم التي لم تعترف بعد بكوسوفو إلى أن تفعل ذلك، وقال إن قرار المحكمة الدولية يزيل الشك حول شرعية استقلال كوسوفو والذي حال دون أن تعترف بعض الدول بها حتى الآن.وكانت محكمة العدل الدولية قد أصدرت الخميس قرارا غير ملزم ينص على أن إعلان استقلال كوسوفو عام ٢٠٠٨ لا يتنافى مع القانون الدولي.ورفضت المحكمة اعتراض صربيا بأن إعلان الاستقلال يهدد وحدة أراضيها. وقد أيد عشرة من قضاة محكمة العدل الدولية القرار بينما عارضه أربعة.يذكر أن الولايات المتحدة والعديد من دول الاتحاد الأوروبي تدعم استقلال كوسوفو بينما تعارضه روسيا.ورحبت الولايات المتحدة بالقرار ودعت الدول الأوروبية لدعمه. قالت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون يوم الخميس إن على صربيا وكوسوفو أن تنحيا خلافاتهما جانبا بعد أن قضت محكمة العدل الدولية بأن اعلان كوسوفو الاستقلال عن صربيا بشكل منفرد عام ٢٠٠٨ لا يخالف القانون الدولي. وقضت محكمة العدل الدولية في لاهاي بحكم غير ملزم يمثل ضربة لصربيا التي فقدت السيطرة على كوسوفو عام ١٩٩٩ عندما قصفها حلف شمال الاطلسي لوقف حربها التي استمرت سنتين مع الالبان في الاقليم.وقالت كلينتون في بيان مكتوب «ندعو جميع الدول الى تجاوز مسألة وضع كوسوفو والعمل بشكل بناء على دعم السلام والاستقرار في البلقان وندعو الدول التي لم تعترف بعد بكوسوفو الى الاعتراف بهاوقالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إن على صربيا وكوسوفو أن تنحيا خلافاتهما جانبا، وقالت كلينتون في بيان مكتوب «ندعو جميع الدول الى تجاوز مسألة وضع كوسوفو والعمل بشكل بناء على دعم السلام والاستقرار في البلقان وندعو الدول التي لم تعترف بعد بكوسوفو الى الاعتراف بها».كان قادة الناتو قد صرحوا ان قوة حفظ السلام الدولية المكونة من ١٠ آلاف جندي كفيلة بالتعامل مع أي احداث عنف قد تندلع نتيجة قرار المحكمة الدولية.وكانت القوات الصربية قد أجبرت على الانسحاب من كوسوفو عام ١٩٩٩ بعد سلسلة من الغارات التي شنتها طائرات الناتو عليها.وبقيت كوسوفو تحت إدارة الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت الى عام ٢٠٠٨ حين أعلنت الاستقلال.وتعترف ٦٩ دولة باستقلال كوسوفو من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٢ دولة، وبين الدول التي تعترف بالاستقلال ألولايات المتحدة وبريطانيا وألبانيا وكرواتيا.وبين الدول المعارضة روسيا والصين والبوسنة وكذلك اليونان واسبانيا من بين دول الاتحاد الأوروبي.يذكر أن الجدل حول استقلال كوسوفو يشكل عائقا أمام انضمام صربيا الى الاتحاد الأوروبي ، كما يعيق الاستثمارات في الإقليم.كما يبقى الجزء الشمالي من كوسوفو مجزءا بين الألبان والصرب، وتندلع أحداث عنف فيه في بعض الأحيان.

ميدفيديف وبرلسكوني يبحثان مسائل الأمن الأوروبي

موسكو / نوفوستي

توجه الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف امس الجمعة في زيارة رسمية إلى إيطاليا حيث سيلتقي رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني. وصرح مصدر في الكرملين قبيل مغادرة الرئيس الروسي إلى ميلانو بأن ميدفيديف وبرلسكوني سيبحثان في إطار هذه الزيارة مسألة تشكيل هيكلية للأمن الأوروبي بالإضافة إلى العلاقات بين روسيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو) من جهة وبين روسيا والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.وسيتناول الرئيس الروسي ورئيس الوزراء الإيطالي أيضا شؤون أمن الطاقة والأوضاع الراهنة في أفغانستان والشرق الأوسط والبرنامج النووي الإيراني. أما على صعيد التعاون بين إيطاليا وروسيا فسيتطرق ميدفيديف وبرلسكوني إلى تنمية العلاقات التجارية الاقتصادية بين البلدين بالإضافة إلى شؤون تحديث وتجديد الطاقة، والنقل والاتصالات والميدان الطبي وتطوير التعاون في المجال الإنساني.ويذكر أن ميدفيديف يقوم بهذه الزيارة تلبية لدعوة من برلسكوني. تجدر الإشارة إلى أن موسكو وروما تركزان على الانتقال إلى مستوى جديد من التعاون الثنائي التجاري والاقتصادي والذي ينبغي أن يكون موجها نحو تنفيذ المشاريع التكنولوجية في مجالات التقنية العالية.

تقرير اخباري

الدول العظمى تسلم الأسلحة للأنظمة القمعية ومجرمي الحرب

نيويورك / IPS

أثار إتهام منظمة العفو الدولية للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن – الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين- بتسهيل نقل الأسلحة التقليلية بل والذخائر العنقودية لبلدان قد تستخدم فيها لإنتهاك حقوق الإنسان وإرتكاب جرائم حرب، موجة من القلق العميق حول مصير معاهدة الحد من تجارة السلاح الجاري التفاوض عليها حاليا. فقد أكدت منظمة العفو الدولية في تقرير أخير لها أن دول العالم تثبت يوماً بعد يوم «فشلها في السيطرة بصورة كافية على نقل الأسلحة في شتى أنحاء العالم بما يؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان". وإستندت في إتهاماتها إلي معلومات حديثة عن شحنات الأسلحة التي نقلتها شركات نقل بحري وجوي مسجلة في الدول الخمس وسفن تنتمي إلى دول أوروبية «ما يشكل خطراً جوهرياً بأن تستخدم هذه الأسلحة لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أو لتسهيل ارتكاب مثل هذه الانتهاكات". وسلطت المنظمة الضوء على مدى قدرة شركات نقل مسجلة في الصين وفرنسا وروسيا وبريطانيا والصين على نقل الأسلحة والذخائر التقليدية إلى دول يمكن أن تستخدم فيها لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم حرب. وتعليقاً على ما ورد في التقرير قال برايان وود، مدير حملة الحد من الأسلحة في منظمة العفو الدولية، أن «الضوابط الرخوة المفروضة على شركات شحن الأسلحة، البحرية والجوية، التي تجوب العالم بشحنات السلاح بصورة متزايدة، لا تكفي لتقييد هذه الشركات بالولايات القضائية التابعة لها، وذلك جراء ضعف قوانين تصدير واستيراد السلاح». وأضاف أنه «لإنقاذ الأرواح وحماية حقوق الإنسان، يجب أن تتناول معاهدة تجارة الأسلحة التجاري التفاوض بشأنها حالياً في الأمم المتحدة، دور شركات النقل وغيرها من الوسطاء في سلسلة توريد السلاح، لا أن تكتفي بمجرد تحديد طبيعة إجراءات الترخيص التي يتوجب على الدول اتباعها في تصدير واستيراد الأسلحة.» هذا ولقد أطلقت منظمة العفو الدولية تقريرها بعنوان «تحركات مميتة: ضوابط لنقل الأسلحة في معاهدة تجارة الأسلحة» في نيويورك في ١٩ الجاري، بمناسبة إستئناف الجولة الأولى من مداولات الأمم المتحدة بشأن مضمون معاهدة تجارة الأسلحة الدولية. فصرحت دكتورة ناتالي جي غولدرينغ الباحثة في مركز دراسات السلام والأمن بجامعة جورج تاون، لوكالة انتر بريس سيرفس، أنه علي الرغم من أن الرئيس باراك أوباما قد بدأ في عكس الأضرار الناتجة عن سياسات نقل الأسلحة التي إتبعتها الإدارة الأمريكية السابقة، إلا أن «هناك الكثير مما يزال يتوجب فعله». وشرحت أن الحكومة الأمريكية تردد أن لديها معايير أكثر قوة من غيرها من الدول في مجال نقل الأسلحة «لكن هذا يمكن أن يكون حقيقيا علي الورق، أما في الواقع فتنقل الولايات المتحدة، وبإنتظام، الأسلحة إلي دول وضعتها وزارة الخارجية الأمريكية ذاتها علي قائمة منتهكي معايير حقوق الإنسان». وقالت الباحثة أن تقرير منظمة العفو الدولية الأخير يشدد علي ضرورة وضع معايير دولية لنقل الأسلحة. وأشارت إلي المفاوضات الجارية بشأن معاهدة دولية جديدة للحد من تدفق الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. هذا المفاوضات التي بدأت في ١٢ يوليو، من المتوقع أن تختتم في ٢٣ يوليو. ومن المقرر أن تعقد اللجنة التحضيرية المعنية ثلاثة إجتماعات خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، يعقبها مؤتمر من المقدر أن يبدأ في عام ٢٠١٢ للتفاوض لصياغة المعاهدة النهائية. هذا ولقد وجهت الإتهامات، وبصورة منتظمة، إلي كبار موردي الأسلحة في العالم، بتوفير السلاح لدول ذات حكومات غير ديمقراطية أو ذات أنظمة القمعية متهمة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. هذه الدول تشمل كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إندنيسيا، الكويت، رواندا، المملكة العربية السعودية، تونس، تركيا، أوغندا، واليمن. ومن بين الأمثلة التي يوردها تقرير العفو الدولية، دفعات القنابل العنقودية ومكوناتها التي شحنتها سفن مسجلة في بريطانيا تديرها شركتان للشحن البحري في كل من بريطانيا وألمانيا، وتم نقلها من كوريا الجنوبية إلى باكستان ما بين مارس ٢٠٠٨ وفبراير ٢٠١٠ لاستخدامات الجيش الباكستاني. وتم تسليم هذه الشحنات رغم إعلان بريطانيا وألمانيا التزامهما بفرض حظر شامل على نقل واستعمال الذخائر العنقودية. كما سلط التقرير الضوء علي عملية نقل قطع غيار لبنادق آلية/مدافع مضادة للطائرات جواً من بلغاريا إلى مطار شارل ديغول بباريس، على متن رحلة جوية للركاب لطائرة تابعة للخطوط الفرنسية في سبتمبر ٢٠٠٨، حيث نقلت الشحنة جواً إلى نيروبي في وقت لاحق، بينما حددت وثائق الرحلة الوجهة الأخيرة لشحنة قطع الغيار على أنها كيغالي، رواندا. وأكد التقرير أن ثمة مخاطرة واضحة وجوهرية في تغيير وجهة قطع غيار البنادق الآلية/المدافع المضادة للطائرات التي إشترتها الحكومة الرواندية. فمثل هذه الأسلحة تستعمل في القتال الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أدت الأعمال القتالية إلى نزوح ما يربو على ٢٢٠،٠٠٠ شخصا وإلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقد تقاعست حكومات كل من بلغاريا وفرنسا وكينيا، التي سمحت بتصدير هذه الشحنة وبعبورها أراضيها، عن وقف عملية النقل هذه، وفقا لتقرير العفو الدولية. هذا وأضافت غولدرينغ الباحثة في مركز دراسات السلام والأمن لوكالة انتر بريس سيرفس أن من المؤسف أن الدول المشاركة في المفاوضات الجارية للتوصل إلي معاهدة لحد تجارة السلاح قد قررت إجراء أعمالها وراء أبواب مغلقة. ففي يوم ٢١ الجاري أعلن رئيس إجتماعات التفاوض، السفير الأرجنتيني روبرتو غارثيا موريتان، عن عدم السماح لهيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بمتابعة مباحثات دقيقة حاسمة، ما أثار إحتجاج هذه المنظمات. كما جاء قرار إغلاق الإجتماعات كمفاجئة للعديد من الدول الأعضاء التي سبق وأن شددت علي أهمية الإنفتاح والشفافية في هذه المفاوضات. فصرح قال دينيس ميزني مدير منظمة «سو دا باز» البرازيلية أن بعض الدول تريد الاختباء وراء أبواب مغلقة لأنها لا تريد أن يرى الناس كم هي على استعداد لحماية المصالح التجارية على حساب حماية الناس الذين يتحملون العبء الأكبر من صفقات الأسلحة غير المشروعة.